الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ٦ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٠٦)

Tue ,. 15 Feb 2005 .. 6/1/ 1426 - No (14706)

الخبير الدولي في الشؤون المصرفية والقانونية عبدالقادر ورسمة لـ «الثورة الاقتصادي» :

القانون اليمني لمكافحة غسل الأموال خطوة متقدمة تواكب التطورات العالمية

■ الدكتور عبدالقادر ورسمة،

▫ أكد الدكتور عبدالقادر ورسمة، الخبير الدولي بالشؤون المصرفية والقانونية، على عدم وجود ظاهرة غسل الأموال في الوطن العربي، وأن معظم العمليات المكتشفة هي بالأسواق الأمريكية والأوروبية، على الرغم من توجيه الاتهام إلى الدول العربية والإسلامية كبؤرة لتمويل الإرهاب.

وأوضح في حديث لـ «الثورة الاقتصادي» أن قانون مكافحة غسل الأموال اليمني يعتبر خطوة جبارة في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال، وفقاً للمتطلبات الدولية، كما تطرق إلى عدد من القضايا المتعلقة بهذه الجريمة الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات الشعوب، ولمزيد من التفاصيل نستعرض الأسطر التالية :

▫ (١٥٠٠) مليار دولار حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً في العالم
▫ ضرورة إصدار قانون عربي موحد لمكافحة غسل الأموال
▫ هناك تهديدات بإدخال الدول التي لم تصدر قوانين لمكافحة غسل الأموال في القائمة السوداء
▫ البورصات العربية وشركات التأمين منافذ مستهدفة يجب تحصينها

■ الدكتور / يتحدث للمحرر

أجرى الحوار/أحمد مسعد الأسد

□ هل لكم أن تحدثونا عن ظاهرة غسل الأموال وسبل مكافحتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؟ وأين موقع اليمن من هذه ا لظاهرة؟

– من المعلوم أن جريمة غسل الأموال هي حديثة وعالمية تنتشر بصورة متسارعة وبالتالي لابد من التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة، لأن مكافحتها في بلد واحد غير كاف، لأنه إذا كان هناك خلل ما في بلد آخر فإن المجرمين سيلجأون إلى هذا البلد أو ذاك، ومنه يتنقلون بحرية تامة، ومن هذا المنطلق يجب العمل على تكاتف الجهود الدولية حتى تكون هناك مكافحة كاملة من خلال وضع ضوابط وإجراءات قانونية كفيلة بمكافحة جريمة غسل الأموال والمجرمين.

هناك قصور

□ وفي ما يتعلق بوضع اليمن من هذه الجريمة الاقتصادية الدولية، فقد بادرت اليمن بإصدار قانون يمني لمكافحة غسل الأموال وذلك مواكبة للمستجدات العالمية في هذا الإطار.

قانون عربي موحد

□ ما مدى إمكانية إقامة قانون عربي موحد لمكافحة غسل الأموال على غرار كل من القانون الأوروبي والآسيوي في هذا المجال؟

– أعتقد أن وجود مثل هذا القانون أمر ضروري في الوقت الراهن، خاصة إذا نظرنا إلى بعض التكتلات الإقليمية، كما ذكرت، كالاتحاد الأوروبي ودول في آسيا التي أوجدت لنفسها قانوناً موحداً لمواجهة هذه الجريمة الاقتصادية الدولية، وبالمقابل نحن في الوطن العربي بحاجة ماسة لوجود قانون عربي موحد لمكافحة غسل الأموال بهدف احتواء هذه الجريمة التي لا تعترف بحدود جغرافية معينة، وبالتالي فإنني أناشد الجهات المعنية في الحكومات العربية بالتفكير الجاد لاتخاذ خطوات جادة عملية لإقامة قانون عربي موحد لمكافحة غسل الأموال، كما أنه يمكن لنا الاستفادة من تجارب كل من الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والمحيط الهادئ في تطبيق قوانينها القطرية والإقليمية في مجال مكافحة غسل الأموال، وذلك بهدف حماية اقتصاديات الدول العربية من الانهيار المتوقع نتيجة انتشار واتساع رقعة جريمة غسل الأموال في المنطقة العربية نظراً لتعدد الوسائل المستخدمة لغسل الأموال مثل شراء العقارات والمزارع وأسهم الشركات وشراء الذهب وغيره.

حذرون

□ إذاً هل هناك تنسيق قائم بين الدول العربية في هذا الصدد؟ وأين دور اتحاد المصارف العربية من هذه القضية؟

– نعم، هناك تنسيق قائم بين حكومات الدول العربية في مجال مكافحة غسل الأموال وتعاون مشترك ممثلة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب والمؤتمرات العربية لمواجهة هذه الجريمة الاقتصادية، وعلى سبيل المثال هناك تنسيق بين كل من مجلس التعاون الخليجي واليمن، التي أكدت مراراً رغبتها في التعاون الجاد في هذا الإطار، ومع ذلك فلابد من وضع الإطار القانوني الصحيح حتى تصبح مشاركة اليمن فعلية وقانونية، خاصة وأن قانون مجلس التعاون الخليجي يتوافق تماماً مع المتطلبات الدولية والتوصيات الـ (٤٨) للمنظمة الدولية، وهذا يعني أن علينا كمنظومة عربية أن نسعى إلى سد الثغرات أمام المجرمين المحترفين بغسل الأموال، وذلك من خلال التأهيل والتدريب للكوادر المصرفية وشركات التأمين والصرافة والاستثمار، خاصة وأن الأسواق العربية لم يكتشف فيها غسل أموال حتى اللحظة، إلاّ أنه يجب علينا أن نكون حذرين وننمي قدرات كوادرنا حتى يتم اكتشاف جرائم غسل الأموال التي ينفذها المجرمون خارج القطاع المصرفي حتى نبني سياجاً متكاملاً لمواجهة هذه الجريمة.

وفي ما يتعلق بدور اتحاد المصارف العربية فنجد أن هناك جهوداً ملموسةً على الواقع العملي تتمثل في تطوير القوانين المصرفية وتحديثها وفقاً للمستجدات العالمية وفي مقدمتها قوانين غسل الأموال وفي مجال تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية، بالإضافة إلى الإصدارات الدولية والمتجددة في القطاع المصرفي بصورة عامة.

لوائح

□ ما تقييمكم لمستوى الكوادر المصرفية في الوطن العربي لمواجهة جريمة غسل الأموال؟

– أعتقد أن الكوادر المصرفية لا تزال بحاجة للمزيد من التدريب والتأهيل لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك عبر وضع لوائح وأنظمة داخلية للبنوك قادرة على اكتشاف المجرمين عند محاولتهم إدخال أموال غير مشروعة في أرصدة البنوك، ابتداءً من رؤساء مجالس الإدارات ومدراء عموم وانتهاءً بالموظفين أنفسهم، بالإضافة إلى وضع لوائح إرشادية للعمل بها في المصارف، وبالتالي لابد من العمل بمثل تلك اللوائح الاسترشادية حتى يتمكن موظفو البنوك من القيام بدورهم على أكمل وجه في عملية اكتشاف أي نوع من الأموال غير المشروعة التي يراد إدخالها.

محصنة

□ هل تعتقدون أن شركات التأمين غير مستهدفة من جريمة غسل الأموال؟

– بالعكس نجد أن شركات التأمين هي الأخرى مستهدفة، بل تعتبر أحد المنافذ التي يلجأ إليها المجرمون لغسل الأموال، وذلك من خلال شراء «بوالص» للتأمين على الحياة بمبالغ خيالية، وكذلك التأمين على عقارات وأراض زراعية واستثمارية، بالأضافة إلى التأمين على الناقلات العملاقة والمتوسطة للسلع المختلفة عبر الوكلاء والسماسرة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، وبالتالي فإنه يجب أن تكون هناك لوائح إرشادية للعاملين في هذه الشركات بغرض محاصرة المجرمين الذين يحاولون الدخول عبر هذه المنافذ لغسل الأموال غير المشروعة، وهذا ينطبق على كل من شركات الاستثمار وتحويل الأموال، بحيث تصبح محصنة ويقظة، كونها عرضة لغسل الأموال في أي لحظة باعتبارها وسيلة مناسبة لأولئك المجرمين.

اعرف عميلك

□ ما أثر القرصنة الإلكترونية وغسل الأموال على الأنشطة المصرفية العربية؟

– من المعلوم أنه مع بداية نشاط العمل المصرفي الإلكتروني مؤخراً، فقد ظهرت كل من جريمتي غسل الأموال والقرصنة الإلكترونية باعتبارهما عدوين رئيسيين لتدمير النشاط المصرفي، وأصبح هناك خطورة كبيرة، حيث يتم استغلال المواقع الإلكترونية المصرفية نظراً لعدم وجود مواجهة مباشرة بين غاسل الأموال وموظف البنك، إلاّ إذا كان مدرباً تدريباً جيداً يمكن له أن يشتبه سواء بعملية غسل أموال أو القرصنة الإلكترونية ويوقف العملية ويبلغ عنها مع أنه يصعب الاشتباه عن طريق الآلات، وبالمقابل فإن هذا يتطلب وضع ضوابط خاصة بكيفية مكافحة غسل الأموال التي تتم عبر القرصنة الإلكترونية في العمليات المصرفية الإلكترونية، ولهذا يجب على البنوك أن تضع نظاماً ينص على عدم تحويل مبالغ كبيرة بواسطة الإنترنت أو الصراف الآلي بصورة مباشرة إلاّ بعد فترة زمنية كافية للتحري والتدقيق عن المرسل والمستلم، وهل هناك اشتباه به، حيث أن هناك العديد من المصارف الدولية والعربية قامت بوضع ضوابط احترازية على الحوالات المصرفية التي يقوم العملاء بإرسالها، وذلك من خلال العمل بمبدأ «اعرف عميلك»، باعتباره من أهم المبادئ التي تتعرف على قدرته المادية وحركة حساباته، خاصة وأن المجرمين يغيرون أشكالهم وطريقة تعاملاتهم، وبالتالي فإنه يجب على الموظف في البنك أو شركة التأمين أن يكون على دراية تامة بكل ما يستجد لمعرفة أي نوع من دخول الأموال غير المشروعة في نظامه المصرفي.

الوسطاء

□ ما مدى خطورة غسل الأموال على أسواق الأوراق المالية العربية؟

– يمكن القول بأن أسواق الأوراق المالية العربية تهددها مخاطر غسل الأموال، وقد حددتها توصيات المنظمة الدولية (FATF) ووضعت لها ضوابط دولية، خاصة وأن هناك من يلجأ إلى غسل أمواله بواسطة شراء أسهم الشركات المحلية أو الدولية، ولمحاربتها يجب وضع ضوابط على الوسطاء والشركات في أسواق الأوراق المالية، وقد اكتشفت حالات عديدة لغسل الأموال في عدة أسواق للأوراق المالية العالمية.

القائمة السوداء

□ كيف يمكن مواجهة اتهام الدول العربية والإسلامية ببؤرة تمويل الإرهاب مع أن عمليات غسل الأموال المكتشفة حتى اللحظة هي في أمريكا وأوروبا؟

– فعلاً نحن العرب والمسلمون متهمون بجريمة غسل الأموال، وذلك نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي حاول الغرب، وفي مقدمتهم أمريكا، باتهامنا بالإرهاب، مع أننا بعيدون عن الإرهاب، وهذا بحد ذاته اتهام جائر، وإذا كان هناك أفراد يقومون بعمليات إرهابية لا يجب أن يؤخذ علينا جميعاً، على الرغم من عدم اكتشاف أي حالة غسل أموال في العالم العربي والإسلامي، ولهذا أعتقد أنه يجب علينا أن نستفيد من هذا الاتهام ونضع قوانين وضوابط لمكافحة غسل الأموال مستقبلاً.

أيضاً هناك ضغوط كبيرة وتهديدات مباشرة للدول العربية والإسلامية من أمريكا وأوروبا بضرورة إصدار قوانين مكافحة غسل الأموال ومنع السرية المصرفية وتغيير قوانينها التجارية والمالية ما لم سنتخذ إجراءات صارمة ووضع هذه الدول في القوائم السوداء وفرض حظر اقتصادي على تلك الدول غير الملتزمة بذلك.

نفي التهم

□ كلمة أخيرة تودون قولها؟

– ما أود قوله هو أن ظاهرة غسل الأموال غير موجودة في الوطن العربي، عدا حالات بسيطة لا تذكر، ومع ذلك علينا أن نكون يقظين ومستعدين لمكافحة هذه الجريمة، كوننا جزءاً من هذا العالم، وبالمقابل نكون قد استطعنا إثبات قدرتنا للغرب على نفي التهم الموجهة إلينا كبؤرة لتمويل الإرهاب، خاصة وأن المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً عززت مواقف الدول العربية والإسلامية بعدم وجود غسل أموال في مصارفها، وأن معظم العمليات المكتشفة موجودة في الغرب، وبالتالي فإننا سنخرج تدريجياً من القائمة السوداء، وتصبح الكرة في ملعب الغرب نفسه، حيث تكتشف به عمليات غسل الأموال بشكل مستمر وبملايين الدولارات، وفي مقدمتها السوق الأمريكية، حيث تقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً في العالم بحوالي (١٥٠٠) مليار دولار، وهذا الرقم بدوره يمثل تهديداً لاقتصاديات دول العالم بصورة عامة.

تصوير / محمد حويس